الأمانة العامة
إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي

الإطار العربي لمؤشرات التنمية المستدامة 2030

توطئة

تولي الدول العربية أهمية بالغة لعملية تطبيق أهداف التنمية المستدامة 2030، ليس فقط على المستوى الوطني، بل على مستوى المنطقة العربية ككل تحت مظلة جامعة الدول العربية.

ولعل من أهم المعالم البارزة بهذا الصدد هو صدور قرار القمة العربية المنعقدة في نواكشوط عام 2016 والخاص بإنشاء آلية عربية للتنمية المستدامة، والذي بموجبه تم في عام 2017 إنشاء اللجنة العربية لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 في الدول العربية.

وكان من باكورة اهتمام هذه اللجنة أن يكون هناك إطاراً عربياً لمؤشرات التنمية المستدامة 2030، وذلك إيماناً بأهمية استخدام المؤشرات لقياس متابعة مدى التقدم في تحقيق الأهداف.

ومن هنا جاء وضع هذا الإطار المعنون بـ (الإطار العربي لمؤشرات التنمية المستدامة 2030) والذي يهدف في الأساس إلى وضع حزمة من المؤشرات المتفق عليها عربيا للاستفادة منها في قياس ومتابعة التقدم المتحقق في المنطقة العربية بصدد أهداف التنمية المستدامة 2030.

محتويات الإطار

(1) مسوغات وضع الإطار ص 4

(2) أهمية وأهداف الإطار ص 5

(3) الوثائق التي يستند عليها الإطار ص 6

(4) الأولويات العربية التي ينطلق منها الإطار ص 13

(5) الأطراف ذات علاقة بالإطار ص 18

(6) حزمة مؤشرات الإطار ص 21

(7) الآلية التنفيذية للإطار ص 29

(1) مسوغات وضع الإطار

وضع الإطار العربي لمؤشرات التنمية المستدامة 2030 في ضوء المسوغات الآتية:

أولاً: قدمت دولة فلسطين في الاجتماع الثاني للجنة العربية لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 في الدول العربية (المنعقد في مقر الأمانة العامة للجامعة في الفترة من 12-2017/6/13) مقترحاً بوضع "اطار عربي لمؤشرات التنمية المستدامة"، وبناءً عليه أوصت اللجنة بالآتي:

1- الموافقة على مقترح دولة فلسطين الخاص بوضع "اطار عربي لمؤشرات التنمية المستدامة".

2- أن تكون المؤشرات ذات بعد تكاملي تتناسب مع خصوصية المنطقة العربية، تقيس التقدم المحرز في قدرات المرونة بالاعتماد على القياس المرتبط بالأهداف والغايات القائمة، مبنية على بيانات ومعلومات وتحليل احصائي من مصادرها الأولية، مع زيادة الدعم لتعزيز جمع البيانات وبناء القدرات في الدول الأعضاء بما يساعد على قياس التقدم المحرز بشكل افضل، ووفق مرجعيات وآليات واضحة للعمل.

3- الطلب من الأمانة العامة اتخاذ الإجراءات اللازمة للتنسيق والتشاور مع كافة الشركاء والأطراف ذات العلاقة، لتقديم الدعم لإعداد الاطار العربي لمؤشرات التنمية المستدامة.

4- تقديم مذكرة شارحة تتضمن تصور أولي حول الاطار خلال الاجتماع القادم للجنة.

ثانياً: صدر عن الاجتماع الثالث اللجنة العربية لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 في الدول العربية (المنعقد في مقر الأمانة العامة للجامعة في الفترة من 20-2017/12/21) التوصيات الآتية:

1- تكليف إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي بالتنسيق مع الامانات الفنية للمجالس الوزارية المتخصصة ومؤسسات العمل العربي المشترك بوضع مقترح اطار عربي للمؤشرات يعكس أولويات الدول العربية في ضوء الاطار الاسترشادي العربي للتنمية المستدامة، على أن يتم ارسال المقترح الى اعضاء اللجنة في موعد اقصاه منتصف شهر ابريل 2018، ويقوم اعضاء اللجنة بإرسال ملاحظاتهم في موعد اقصاه منتصف شهر مايو 2018.

2- وتنفيذا لذلك يتم عقد اجتماع لفريق فنى برئاسة مشتركة بين كل من ادارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي وإدارة الإحصاء وقواعد المعلومات بنهاية شهر مايو 2018، ويدعى له جميع القطاعات المعنية

بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية من اجل الاتفاق على وثيقة مقترحة للاطار العربي للمؤشرات ومن ثم يتم عرضها على اللجنة في اجتماعها القادم.

ثالثاً: في الاجتماع (39) للجنة الفنية الدائمة للإحصاء(المنعقد في مقر الأمانة العامة للجامعة في الفترة من 25-2017/10/26)، وبعد اطلاع هذه اللجنة على عروض وإيضاحات وخاصة منها عرض الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني حول بند تطوير الإطار العربي لمؤشرات التنمية المستدامة 2030، أوصت بالاتي: تكليف الأمانة العامة (إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي، وإدارة الإحصاء وقواعد المعلومات) بالتنسيق مع دولة فلسطين والمنظمات العربية المتخصصة والدولية والإقليمية ذات الصلة لوضع اطار عربي لمؤشرات التنمية المستدامة لتزويد اللجنة العربية للتنمية المستدامة به.

(2) أهمية وأهداف الإطار

تكمن أهمية الإطار العربي لمؤشرات التنمية المستدامة 2030 في كونه يختص بمؤشرات التنمية المستدامة التي تمكننا بصورة مبسطة في التعرف على مدى النجاح في تحقيق أهداف التنمية المستدامة واتجاهاتها.

حيث تستخدم مؤشرات التنمية المستدامة في إعداد تقارير التنمية المستدامة، وتعتبر أداة هامة في تحديد المعوقات وتحليلها وتقييمها، وتحديد الأولويات ومتابعة أداء السياسات ورصد التغير وقياس التحسن في تحقيق أهداف التنمية المستدامة مع مرور الزمن.

كما يكتسب هذا الإطار أهمية خاصة من حيث نطاق عمله في المنطقة العربية. فالمنطقة العربية في حاجة كبيرة لهذا الإطار، وخاصة أن دولها تعاني من صعوبات في قياس تحقيق أهداف التنمية المستدامة وذلك لأسباب عدة منها قلة البيانات المتوافرة وعدم وجود إطار مناسب لتنظيم البيانات وتوليفها والنقص في الخبرات المطلوبة وغيرها.

ولذلك يهدف الإطار العربي لمؤشرات التنمية المستدامة 2030 إلى أن يكون أداة مساعدة للدول العربية في مجال قياس التقدم المحرز في تطبيق مؤشرات التنمية المستدامة، وخاصة من خلال وضع حزمة من

المؤشرات الملائمة للبدء بتطبيقها وفق أولويات المنطقة العربية ومدى توافر البيانات، وذلك لكتابة التقارير المتعلقة بهذا التقدم.

ويهدف هذا الإطار ايضاً إلى تعزيز التعاون العربي في مجال مؤشرات التنمية المستدامة، من خلال تجميع وتنسيق جهود الدول العربية على المستوى الوطني بهذا الصدد وابرازها، وتحديد المعوقات والتحديات التي تواجهها في التعامل مع مؤشرات التنمية المستدامة، والوصول إلى حلول ناجعة لحل هذه المعوقات. كما يهدف الإطار إلى تحقيق الاستمرارية في تطوير وبناء القدرات العربية في مجال تطبيق مؤشرات التنمية المستدامة.

(3) الوثائق التي يستند عليها الإطار

يستند ويسترشد الإطار العربي لمؤشرات التنمية المستدامة 2030 بالوثائق الأساسية التالية:

أولاً: تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030:

وهي الوثيقة التي تحتوي على القرار التاريخي الذي اتخذه رؤساء الدول والحكومات والممثلين السامين، المجتمعين في مقر الأمم المتحدة في نيويورك في الفترة من 25-27 سبتمبر 2015 بشأن اعتماد مجموعة جديدة من الأهداف والغايات العالمية المتعلقة بالتنمية المستدامة ليتم الانتهاء من تطبيقها بحلول عام 2030، واشتملت هذه المجموعة على 17 هدفا رئيسا و169 غاية فرعية مرتبطة بها، وقد بدأ سريانها في 1 يناير 2016، على أن يسترشد بها في اتخاذ القرارات على مدى السنوات الخمس عشرة المقبلة.

وقد وضع الإطار العربي لمؤشرات التنمية المستدامة 2030 في الإساس للتعامل مع المؤشرات المتعلقة بالأهداف والغايات الواردة في هذه الوثيقة. كما احتوت الوثيقة أيضا على بنود تناولت جوانب متعلقة بالمؤشرات وهي ذات فائدة لاستيعابها في هذا الإطار.

جاء في البند (48) في هذه الوثيقة بأنه: يجري إعداد مؤشرات تعين على القيام بهذا العمل. وستكون هنالك حاجة لوجود بيانات جيدة موثوقة مصنفة يمكن الحصول عليها في الوقت المناسب تساعد في قياس التقدم المحرز وتكفل استفادة شاملة لا يُستثنى منها أحد. وهذه البيانات أساسية لعملية اتخاذ القرارات. وينبغي

استخدام البيانات والمعلومات المستقاة من آليات الإبلاغ القائمة حيثما أمكن. وقد اتفقنا على تكثيف جهودنا من أجل تدعيم القدرات الإحصائية في البلدان النامية، ولا سيما منها البلدان الأفريقية، وأقل البلدان نموا، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان المتوسطة الدخل. ونلتزم بوضع مقاييس أوسع للتقدم المحرز تكمل الناتج المحلي الإجمالي. كما جاء في البند (57): ونعترف بأن البيانات الأساسية المتعلقة بالعديد من الغايات ما زالت غير متوفرة، وندعو إلى زيادة الدعم لتعزيز جمع البيانات وبناء القدرات في الدول الأعضاء، من أجل وضع أسس البيانات حيثما لم تكن موجودة، وطنيا وعالميا. ونلتزم بملء الثغرة القائمة في مجال جمع البيانات بما يساعد على قياس التقدم المحرز بشكل أفضل، ولا سيما بالنسبة إلى الغايات التي ليس لها معالم رقمية واضحة.

كما يجدر هنا الإشارة إلى البنود (72-77) من هذه الوثيقة وهي على النحو الآتي:

72- نلتزم بالمشاركة بشكل منتظم في متابعة واستعراض تنفيذ هذه الخطة على مدى السنوات الخمس عشرة المقبلة. وسيسهم اعتماد إطار محكم للمتابعة والاستعراض، ذي طابع طوعي وفعال وتشاركي وشفاف ومتكامل، إسهاما أساسيا في التنفيذ، وسيساعد البلدان على تحقيق أقصى قدر من التقدم في تنفيذ هذه الخطة ورصد الأشواط المقطوعة لكفالة ألا يتخلف أحد عن الركب.

73- وسيعمل الإطار على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي، بما يعزز المساءلة أمام مواطنينا، ويدعم التعاون الدولي بشكل فعال لإنجاز هذه الخطة، ويشجع تبادل أفضل الممارسات والتعلم المتبادل. وسيحشد الإطار الدعم بغية تذليل التحديات المشتركة وتحديد القضايا الجديدة والناشئة. ونظرا إلى ما تتسم به الخطة من طابع عالمي، فمن المهم كفالة الثقة المتبادلة والتفاهم بين جميع الأمم.

74- وستسترشد عمليات المتابعة والاستعراض على جميع المستويات بالمبادئ التالية:

أ- ستكون طوعية، تمسك بزمامها البلدان وتأخذ في الحسبان اختلاف الظروف والقدرات ومستويات التنمية الوطنية، وستحترم الهامش السياساتي والأولويات. ولما كانت السيطرة الوطنية على زمام الأمور عاملا أساسيا في تحقيق التنمية المستدامة، فإن حصيلة العمليات المنفذة على الصعيد الوطني ستشكل الركيزة التي تسند عمليات الاستعراض على الصعيدين الإقليمي والعالمي، ما دام الاستعراض العالمي سيرتكز على مصادر البيانات الرسمية الوطنية في المقام الأول.

ب- سترصد التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف والغايات العالمية، بما يشمل وسائل التنفيذ، في البلدان كافةً وعلى نحوٍ يحترم طابعها العالمي المتكامل المترابط ويراعي الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة.

ج- سيكون تَوجّهها أطول أجلاً، وستحدِّد الإنجازات والتحديات والثغرات وعوامل النجاح الحاسمة، وستساعد البلدان في اتخاذ خيارات سياساتية مستنيرة. وستساعد في تعبئة وسائل التنفيذ والشراكات اللازمة، وستقدم الدعم لتحديد الحلول وأفضل الممارسات، وستعزز عنصري التنسيق والفعالية على صعيد المنظومة الإنمائية الدولية.

د- ستكون مفتوحة وجامعة وتشاركية وشفافة أمام جميع الناس، وستدعم قيام جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة بالإبلاغ.

هـ- سيكون محورها الناس، وستراعي الاعتبارات الجنسانية، وستحترم حقوق الإنسان، وستركز بوجه خاص على الفئات الأشد فقرا والأكثر ضعفا وتخلّفا عن الركب.

و- ستستند إلى الأطر والعمليات القائمة، حيثما وُجدت، وستتفادى الازدواجية وتراعي الظروف والقدرات والاحتياجات والأولويات الوطنية. وستتطور مع مرور الوقت، آخذة في الحسبان القضايا الناشئة والمنهجيات الجديدة، وستخفف إلى أدنى حد من عبء الإبلاغ الملقى على عاتق الإدارات الوطنية.

ز- ستتوخى الدقة وتستند إلى الأدلة وتسترشد بتقييمات وبيانات قطرية رفيعة الجودة وسهلة المنال وحسنة التوقيت وموثوقة ومصنفة حسب الدخل، والجنس، والسن، والانتماء العرقي والإثني، والوضع من حيث الهجرة، والإعاقة، والموقع الجغرافي، وغيرها من الخصائص ذات الأهمية في السياقات الوطنية.

ح- ستقتضي تعزيز الدعم الموجه لبناء قدرات البلدان النامية، بما يشمل تحسين نظم البيانات وبرامج التقييم الوطنية، لا سيما في البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان المتوسطة الدخل.

ط- ستستفيد من تعزيز الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة وغيرها من المؤسسات المتعددة الأطراف.

75- وستجري متابعة الأهداف والغايات واستعراضها باستخدام مجموعة من المؤشرات العالمية. وستُستكمل هذه المؤشرات العالمية بمؤشرات تضعها الدول الأعضاء على الصعيدين الإقليمي والوطني، إضافة إلى نتائج الأعمال المنفذة لوضع خطوط أساس للغايات التي ما زالت تفتقر إلى بيانات أساسية وطنية وعالمية

حتى الآن. أما إطار المؤشرات العالمية، الذي سيقوم بصياغته فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، فستوافق عليه اللجنة الإحصائية بحلول مارس 2016، ثم يعتمده بعدئذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة، وفقا لولايتيهما في هذا الصدد. وسيكون هذا الإطار بسيطا ومحكما في آن واحد، وسيتناول جميع أهداف التنمية المستدامة وغاياتها، بما في ذلك وسائل التنفيذ، وسيحافظ على ما تجسده من توازن سياسي وتكامل وطموح.

76- وسنبذل الدعم للبلدان النامية، لا سيما البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية، من أجل تعزيز قدرة مكاتبها الإحصائية الوطنية ونُظُم بياناتها على توفير بيانات رفيعة الجودة وحسنة التوقيت وموثوقة ومصنفة. وسنشجع تكثيف التعاون المناسب بين القطاعين العام والخاص على نحو شفاف وخاضع للمساءلة بغية استغلال ما يتيحه هذا الضرب من التعاون من بيانات واسعة ومتنوعة، بما يشمل معلومات عن رصد الأرض ومعلومات جغرافية مكانية، مع ضمان السيطرة الوطنية على زمام الأمور في سياق دعم تحقيق التقدم ورصده.

77- ونحن نلتزم بالمشاركة بصورة كاملة في إجراء استعراضات منتظمة وشاملة للتقدم المحرز على كل من الصعيد دون الوطني والوطني والإقليمي والعالمي. وسنعتمد قدر الإمكان على الشبكة القائمة من المؤسسات والآليات المعنية بالمتابعة والاستعراض. وستتيح التقارير الوطنية تقييم التقدم المحرز وتحديد التحديات الماثلة على الصعيدين الإقليمي والعالمي. وسيستفاد من هذه التقارير، إلى جانب الحوارات الإقليمية والاستعراضات العالمية، في وضع التوصيات المتعلقة بالمتابعة على شتى المستويات.

ثانياً: الإطار الاسترشادي العربي لدعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030:

تم الموافقة على هذا الإطار الاسترشادي من قبل اللجنة العربية ~~الرفيعة المستوى~~ لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 في الدول العربية في اجتماعها الثاني المنعقد في الفترة من 12-2017/6/13.

بين الإطار الاسترشادي التحديات التي تواجه الدول العربية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وما هي أولويات التنمية المستدامة في المنطقة العربية، كما بين السياسات التمكينية وآليات التنفيذ، واشتمل على مقترحات بالمبادرات العربية المشتركة لتنفيذ هذه الأولويات ودور جامعة الدول العربية، وأخيراً آلية التشاور والتنسيق لمتابعة تنفيذ الأولويات.

وأكد الإطار الاسترشادي أنه لضمان تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتنفيذ الخطط، والبرامج والمشاريع المرتبطة بذلك بالصورة المتوقعة يجب وضع آلية للرصد، والمتابعة، والتقييم، وتصحيح المسار إذا لزم الأمر. وهذا يتطلب اتخاذ الاجراءات التالية من قبل البلدان العربية:

1- تحديد آليات وطنية واقليمية لرصد، متابعة، وتقييم سير الأعمال ومدى تحقيق أهداف التنمية المستدامة والإجراءات اللازمة لمواجها التحديات والمتغيرات.

2- دعم القدرات المحلية لتطوير آليات للمتابعة، والرصد، والتقييم لتنفيذ السياسات، والخطط، والبرامج المعنية بتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

3- إعداد تقارير دورية من قبل الدول العربية فيما يتعلق بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة متضمنة الانجازات، والفرص، والتحديات، والحلول المقترحة للتعامل مع التحديات.

4- تعزيز التعاون الاقليمي بين الدول العربية لتبادل الخبرات، وأفضل الممارسات، والخبراء في مجالات الرصد، والمتابعة، والتقييم.

5- تبني آلية للرصد والمتابعة والتقييم على المستوي العربي تستند الي المعلومات والبيانات وآليات الرصد الوطنية، وأن يتم تطوير هذه الآلية العربية بصورة متناغمة مع عملية تطوير الآليات والمؤشرات الوطنية.

كما أكد الإطار الاسترشادي أنه لضمان متابعة تنفيذ الخطط، والبرامج، والسياسات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة على المستوى الوطني في كافة القطاعات لابد من توافر مؤشرات للتنمية المستدامة يتم تحديدها والاتفاق عليها من قبل المخططين والمهنيين بشفافية وبصورة تشاركية والتي على أساسها يتم تقييم أداء تنفيذ خطط، وبرامج، ومشاريع التنمية المستدامة في مختلف القطاعات.

وعلى أنه يجب أن يتم تحديد تلك المؤشرات بما يضمن الأخذ في الاعتبار البعد الاقتصادي، والاجتماعي، والبيئي، والثقافي، والمؤسسي. كما يجب أن تعطي تلك المؤشرات أهداف وفترات زمنية محددة للتنفيذ حتى يمكن تحديد ما إذا تم تحقيق الأهداف المرجوة والمتوقعة من السياسات، والخطط، والبرامج الموضوعة عن دونه.

ثالثاً: الإعلان العربي لتنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030 "الأبعاد الاجتماعية":

صدر هذا الإعلان عن المؤتمر الوزاري حول تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030 في الدول العربية- الأبعاد الاجتماعية، الذي عقد في القاهرة في 6-2016/4/7.

أكد الإعلان على أن كل دولة مسؤولة عن توفير البيانات والمعلومات الرسمية والأدلة الدقيقة والموثوقة المصنفة على أساس علمي في مجالات وأبعاد التنمية المستدامة المؤشرات اللازمة لمتابعة التقدم نحو تنفيذ الأهداف والغايات.

كما حدد الإعلان في مجال البيانات التوجهات الآتية:

1- إدخال تطوير شامل في إدماج وبناء ورصد المؤشرات في مناهج وآليات جمع البيانات والمعلومات وتصنفيها وتحليلها وتبادلها واجراء تحليلات معمقة للثغرات القائمة فيها.

2- تعزيز القدرات الإحصائية الوطنية لإنتاج البيانات عالية الجودة والموثوقية، والمصنفة حسب نوع الجنس والفئة العمرية والانتماء الجغرافي ومستوى الدخل والإعاقة وغيرها من الخصائص ذات الأهمية في السياقات الوطنية.

3- توفير مصادر بيانات حديثة وغير تقليدية، والاستخدام الأمثل للسجلات الإدارية وتبني تصنيفات أوسع تسمح بالكشف عن كافة أوجه التفاوت، والاستفادة من جهود المنظمات الدولية بما يخدم تنمية القدرات الوطنية في بناء مؤشرات قياسية تخدم المصالح الوطنية.

4- تشجيع إقامة شراكات وطنية بين الجهات ذات العلاقة وانشاء شبكة جامعة لشبكات الابتكار في مجال البيانات.

رابعاً: إعلان الدوحة بشأن تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030:

صدر هذا الإعلان عن الدورة (29) للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) المنعقدة في الدوحة في الفترة من 13-2016/12/15.

تم في الإعلان الدعوة إلى تقديم الدعم الكافي للأجهزة الإحصائية لتمكينها من إنتاج البيانات المطلوبة وفق المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية وإعداد المؤشرات الملائمة لقياس التقدم في إنجاز أهداف الخطة 2030 وغاياتها، خاصة وأن العديد من المؤشرات التي وردت في خطة التنمية المستدامة لا تقاس حاليا؛ كما تم الدعوة إلى تحديث النظم الإحصائية بحيث تنتج البيانات اللازمة، وتعزيز الحوار بين صانعي السياسات

ومنتجي ومستخدمي البيانات من كافة المصادر الموثوقة، إدراكا للمتطلبات الإحصائية الهائلة لرصد التقدم في تنفيذ خطة 2030.

ودعم الإعلان مبادرات بعض الدول العربية لاعتماد استراتيجيات وطنية لتطوير الإحصاءات، ودعى الدول الأخرى إلى وضع استراتيجيات إحصائية لهذه الغاية، باعتبارها عنصرا محوريا في تنفيذ الخطة في المنطقة العربية.

وطالب الإعلان الأمانة التنفيذية للإسكوا بالقيام بالآتي:

1- بناء القدرات الوطنية في مجال إعداد التقارير حول التقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وتعميم المناهج المتاحة في صياغة مثل هذه التقارير.

2- مساعدة الدول العربية على وضع الترتيبات المؤسسية المناسبة وآليات التنسيق بين أطراف النظام الإحصائي الوطني من أجل تحسين الكفاءة في رصد وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وغاياتها.

3- إجراء تقييم شامل لمدى توفر الإحصاءات التي تتسم بالجودة لاستخدامها في إعداد مؤشرات قياس التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وذلك بالتعاون والتنسيق مع أمانة الفريق العربي المعني بمؤشرات البيئة والتنمية المستدامة والأجهزة الإحصائية الوطنية.

4- تحديد حزمة مصغرة من المؤشرات استنادا إلى الأولويات الوطنية والإقليمية، مع مراعاة قدرة الدول العربية على توفير المؤشرات اللازمة وفق المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية والمعايير الدولية، للقيام برصد دوري لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

(4) الأولويات العربية التي ينطلق منها الإطار

جاء في البند (55) من خطة التنمية المستدامة 2030: (أهداف التنمية المستدامة وغاياتها متكاملة وغير قابلة للتجزئة، وهي عالمية بطبيعتها وشاملة من حيث تطبيقها، تراعي اختلاف الواقع المعيش في كل بلد وقدراته ومستوى تنميته وتحترم السياسات والأولويات الوطنية. وتعتبر الغايات مرامي ذات طابع عالمي يُطمح إلى بلوغها، حيث تحدد كل حكومة غاياتها الوطنية الخاصة بها مسترشدة بمستوى الطموح العالمي ولكن مع مراعاة الظروف الوطنية. وعلى كل حكومة أن تقرر سبل إدماج هذه الغايات العالمية الطموحة ضمن عمليات التخطيط والسياسات والاستراتيجيات الوطنية. والمهم مراعاة الصلة بين التنمية المستدامة وبين سائر العمليات الجارية التي تتصل بها في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية).

ولذلك ينطلق الإطار العربي لمؤشرات التنمية المستدامة 2030 في عملية تحديد حزمة المؤشرات ذات الأولوية للتطبيق في المنطقة العربية استناداً للأولويات العربية المستمدة من الوثائق ذات علاقة منها الآتي:

أولاً: الإطار الاسترشادي العربي لدعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030:

أوصت اللجنة العربية الرفيعة المستوى لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 في الدول العربية في اجتماعها الثالث المنعقد في الفترة من 20-2017/12/21 بضرورة أن يعكس الإطار العربي لمؤشرات التنمية المستدامة أولويات الدول العربية في ضوء الإطار الاسترشادي العربي للتنمية المستدامة.

وقد تناول الإطار الاسترشادي أولويات التنمية المستدامة في المنطقة العربية شرحاً وتوضيحاً وفق الترتيب الآتي:

1- العدالة الاجتماعية ورفاهية الأنسان العربي:

1.1: القضاء على الفقر، والمساوة ورفاهية الأنسان

2.1 : السكان والصحة

3.1: التعليم

4.1: العدالة الاجتماعية والمساواة بين الجنسين

2- الموارد الطبيعية:

1.2: أنماط الاستهلاك والانتاج المستدامين

2.2: الاقتصاد الأخضر

3.2: الموارد المائية

4.2: الطاقة

5.2: الزراعة والأمن الغذائي

6.2: الربط بين المياه، والطاقة، والغذاء

3- القطاعات الاقتصادية:

1.3: النمو الاقتصادي وتوفير فرص عمل

2.3: الصناعة والابتكار

3.3: السياحة المستدامة

4.3: التجارة

5.3: النمو الحضري والمدن المستدامة

6.3: النقل

4- الحفاظ على البيئة:

1.4: البيئات البرية

2.4: البيئات البحرية والمناطق الساحلية

3.4: التنوع البيولوجي

4.4: تغير المناخ

5.4: إدارة المخاطر

6.4: إدارة المخلفات والمواد الكيمائية والنفايات الخطرة

5- السلام والاستقرار بالمنطقة العربية:

6- الحوكمة والمؤسسات اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة:

1.6: الحوكمة

2.6: المؤسسات

7- التنمية البشرية والبحث العلمي:

1.7: الموارد البشرية

2.7: البحث العلمي، التكنولوجيا، والابتكار

ثانياً: قرار حول الأولويات العربية لأجندة التنمية المستدامة العالمية لما بعد 2015:

صدر هذا القرار عن مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في دورته العادية رقم 26 (قمة شرم الشيخ 28–29 مارس 2015) وهو برقم (ق.ق: 631 د.ع (26)– 2015/3/29). وفي ديباجته تم التأكيد على الآتي:

– ضرورة الأخذ في الاعتبار جودة الخدمات العامة المقدمة للشعوب العربية في كل المجالات وبخاصة في مجالي الصحة والتعليم والحد من البطالة وزيادة التشغيل.

– مواجهة موجات الإرهاب المتطرف بما يمكن من مواصلة مسيرة التنمية العربية، والحفاظ على المكتسبات التنموية.

– تعزيز الجهود العربية الرامية إلى إدماج الأشخاص الضعيفة والمهمشة والأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع وحصولهم على حقوقهم المشروعة.

– تعزيز الجهود العربية الرامية لزيادة تمكين الشباب والمرأة.

– عدم المساس بالمبادئ الأساسية للتنمية المستدامة وخاصة مبدأ المسؤولية المشتركة لكن المتباينة وعلى حقوق الدول العربية في التنمية.

كما اشتمل هذا القرار على الطلب من الأمانة العامة بالتنسيق مع الدول الأعضاء والمجموعة العربية في نيويورك العمل على تضمين الأولويات العربية في أجندة التنمية المستدامة العالمية ما بعد 2015، والتأكيد على عدم المساس بالمبادئ والأعراف العربية المتعلقة بالأسرة والصحة والعلاقات الاجتماعية الطبيعية.

ثالثاً: إعلان شرم الشيخ "أولويات تنمية الشعوب العربية ضمن أجندة التنمية العالمية ما بعد 2015":

صدر هذا الإعلان عن المؤتمر الوزاري حول بلورة الأهداف والغايات لأهداف التنمية العربية ما بعد 2015 (شرم الشيخ: أكتوبر 2014)، وتم اقراره بموجب قرار مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب رقم (762) بشأن الأولويات العربية للتنمية المستدامة لما بعد 2015.

أكد الإعلان على ضرورة تعزيز صمود الشعب الفلسطيني، والعمل على إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، وعلى حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره بحرية في دولة مستقلة وضمان حقه في التنمية وتوفير بيئة تمكينية لتحقيق التنمية مستدامة له وحشد الموارد المالية اللازمة، بما يحقق الأمن والأمان وتنمية الشعب الفلسطيني. والسعي إلى إنهاء الأزمة السورية وما نتج عنها من نزوح هائل لدول الجوار وتأثيره على مكتسباتها التنموية الاقتصادية والاجتماعية وتقديم الدعم لتلك الدول المستضيفة للاجئين ضمن إطار التعاون الدولي.

كما أكد الإعلان على ضرورة مواصلة الجهود الرامية للقضاء على ظاهرة التطرف والإرهاب، وذلك إيماناً بأن تحقيق أولوياتنا للتنمية ما بعد 2015، لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال بيئة مُمكنة خالية من النزاعات والعنف، وبما يُعزز قيم العدالة الاجتماعية والنمو الاقتصادي ويؤدي إلى التنمية الشاملة. مع التأكيد ايضاً على أهمية المرونة في تحديد أهداف التنمية العالمية ما بعد 2015، بحيث تتضمن الأهداف التنموية الإقليمية والوطنية الخصائص الثقافية للدول المختلفة، وأن لا تتعارض مع القيم الدينية والثقافية للمنطقة العربية.

وكان قد تم التوصية في الإعلان بالآتي:

– تعزيز التنسيق بين المجالس الوزارية العربية المتخصصة والمنظمات العربية المتخصصة بالتعاون مع الأمم المتحدة ووكالاتها، بما يحقق تجانس المواقف والرؤى بين الوزارات والجهات المعنية بالتنمية في الدول العربية وبما يدعم موقف المجموعة العربية في الأمم المتحدة، لدعم الجهود العربية الرامية لتضمين أوليات المنطقة العربية في أجندة التنمية العالمية لما بعد 2015.

– التأكيد على أن يكون إطار الأهداف التنموية العالمية لما بعد 2015، ذا طابع عملي قابل للتحقيق والقياس وصالحاً للدول ذات مستويات التنمية المختلفة.

– التأكيد على توحيد مساري غايات التنمية المستدامة وأجندة ما بعد 2015، لاسيما بعد انعقاد دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة السبعين (سبتمبر 2015).

– التأكيد على ضرورة الشراكة الدولية من أجل التنمية، وترجمتها في غايات محددة واضحة مقترنة بوسائل تنفيذ، ومؤشرات لقياس التقدم.

– تعزيز جهود قطاع الشؤون الاجتماعية في جامعة الدول العربية في مجال الإحصاءات والمسوح بما يسهم في دعم القدرات الإحصائية الوطنية من أجل سد النقص في قواعد البيانات الإحصائية الخاصة بأجندة التنمية الدولية.

– الحرص على أن تتضمن مقدمة أو ديباجة الأهداف التنموية العالمية لما بعد 2015، الإشارة إلى حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بما يتماشى مع اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

– إعطاء فرص شاملة ومستدامة لإرادة الشباب وقدرتهم ومشاركتهم الفاعلة في صناعة واقع أفضل لهم ولمجتمعاتهم.

– التأكيد على أهمية صيانة كيان الأسرة الطبيعية باعتبارها نواه للمجتمع وركيزة من ركائز التنمية والاستقرار الاجتماعي، والدعوة لحمايتها والمحافظة على تماسكها.

رابعاً: مصفوفة الأولويات العربية:

هذه المصفوفة صدرت ايضاً عن المؤتمر الوزاري حول بلورة الأهداف والغايات لأهداف التنمية العربية ما بعد 2015 (شرم الشيخ: أكتوبر 2014)، المقرة بموجب قرار مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب رقم (762) بشأن الأولويات العربية للتنمية المستدامة لما بعد 2015.

خامساً: إعلان عمان "أولويات المنطقة العربية للتنمية الشاملة والمستدامة ما بعد 2015" :

صدر هذا الإعلان عن أعمال المؤتمر الوزاري لوزراء التنمية والشؤون الاجتماعية العرب المشاركين في أعمال مؤتمر أولويات المنطقة العربية للتنمية الشاملة والمستدامة ما بعد 2015 " والمنعقد في عمان، المملكة الأردنية الهاشمية في 10–11 مايو 2014.

(5) الأطراف ذات علاقة بالإطار

يمكن تحديد الأطراف الأساسية ذات العلاقة بالإطار العربي لمؤشرات التنمية المستدامة 2030 على النحو الآتي:

أولاً: على مستوى الدول العربية:

تشتمل في الأساس على الجهات الوطنية المعنية بمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في كل دولة. وهذه الجهات تختلف من دولة إلى أخرى، فهناك دول مثلاً تكون وزارة التخطيط هي نقطة الاتصال المسؤولة عن التنمية المستدامة، بينما دول أخرى تعتمد جهات أخرى غير وزارة التخطيط. وهذه الجهات بطبيعة الحال في حاجة إلى التعامل مع مؤشرات التنمية المستدامة لاستخدامها في متابعة مدى التقدم المتحقق في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

وإلى جانب هذه الجهات، هناك أجهزة الاحصاء الوطنية في كل دولة، والتي تتعامل مع مؤشرات التنمية المستدامة استناداً لطبيعة مهامها المتعلق بالتعامل مع الاحصاءات والمؤشرات عامة.

ثانياً: على مستوى جامعة الدول العربية:

تشتمل جامعة الدول العربية على مكونات عدة ذات علاقة بالتنمية المستدامة ومؤشراتها، من أمثلتها الأساسية الآتي:

1- اللجنة العربية رفيعة المستوى لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 في الدول العربية:

تنفيذا لقرار القمة العربية المنعقدة في نواكشوط عام 2016 (رقم 663) بشأن إنشاء آلية عربية معنية بمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية، أصدر المجلس الاقتصادي والاجتماعي في جامعة الدول العربية في دورته (99) القرار رقم (ق 2134 - د.ع 99 - 2017/2/16) الموافقة على إنشاء "اللجنة العربية لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 في المنطقة العربية".

وبحسب نظامها الداخلي تعتبر هذه اللجنة هي الجهة المعنية بمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 في المنطقة العربية تحت اشراف المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

ومن ضمن مهامها التنسيق ودعم الجهود الوطنية والعربية والدولية الهادفة إلى تحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية، بما في ذلك أطر التعاون الإقليمي ودون الإقليمي في المنطقة، وتعزيز التعاون والتنسيق

مع المنظمات الدولية المعنية.

2- إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي:

تم استحداث هذه الإدارة ضمن الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في عام 2016، وتتبع مباشرة نائب أمين عام الجامعة، كما تعتبر الأمانة الفنية اللجنة العربية رفيعة المستوى لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 في الدول العربية.

وتهدف هذه الإدارة إلى إبراز ودعم الجهود العربية في المجال التنموي، ووضع رؤية عربية موحدة بشأن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة عن طريق تعزيز التعاون والتنسيق مع الجهات العربية والدولية المعنية بالتنمية، بما ينعكس إيجابيا وبشكل ملموس على معدلات التنمية في الدول العربية بحيث يشعر بها المواطن العربي وتسهم في رفع مستوى معيشته.

كما أن من المهام العديدة الملقاة على عاتق هذه الإدارة مهمة إعداد تقرير عربي مرحلي موحد عن التنمية المستدامة بالدول العربية، يشمل استعراض للجهود المبذولة من الدول العربية ومدى التقدم المحرز، وأهم المستجدات في مجال التنمية المستدامة، ويطرح رؤية واضحة وخارطة طريق مفصلة لدعم هذه الجهود وتذليل العقبات التي يمكن أن تعترضها. وكذا مهمة الإعداد الإعلامي الجيد لمساعدة الدول العربية في تعريف شعوبها بعملية التنمية المستدامة، وتكوين رأي عام قوي مساند لجهود الأمانة العامة والدول الأعضاء المبذولة في مجال التنمية المستدامة.

3- إدارة الاحصاء وقواعد المعلومات:

تتبع هذه الإدارة قطاع الشئون الاقتصادية في الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، وتقوم بتنفيذ أنشطتها المقرة في برنامج عملها السنوي الذي تعتمده اللجنة الفنية الدائمة للإحصاء. وتهدف هذه الإدارة إلى تحقيق الآتي:

1- تقوية التعاون والتنسيق مع الأجهزة الإحصائية العربية والمنظمات العربية المتخصصة والمنظمات الدولية والإقليمية في مختلف مجالات العمل الإحصائي.

2- العمل على توفير بيانات ومعلومات إحصائية عربية جيدة، حديثة وقابلة للمقارنة، وفقا لأحدث الطرق المتبعة في هذا الشأن، وإتاحتها لجميع المستخدمين.

3- العمل على تعزيز وتطوير القدرات الإحصائية العربية.

4- المجالس الوزارية:

تضم منظومة جامعة الدول العربية أيضاً عدداً من المجالس الوزارية المتخصصة ذات العلاقة بالتنمية المستدامة والتي لها دور أساسي في رسم التوجهات وصياغة الاستراتيجيات الإقليمية، منها: مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، ومجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة، والمجلس الوزاري العربي للكهرباء، والمجلس الوزاري العربي للمياه، ومجلس الوزراء العرب للاتصالات والمعلومات.

وهذه المجالس تهتم بالتعامل مع مؤشرات التنمية المستدامة ذات علاقة بتخصصها. ومن الأمثلة البارزة هنا اهتمام مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة بالمؤشرات البيئية، مع انه اتسع في اهتمامه ليشتمل مؤشرات التنمية المستدامة عامة، وقد شكل فريقاً عربياً مختص بهذه المؤشرات.

5- مؤسسات العمل العربي المشترك:

وهي المؤسسات التنفيذية الأعضاء في لجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة المنبثقة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي، منها: المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية، والمنظمة العربية للصناعة والتعدين، والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ومنظمة العمل العربية، ومنظمة المرأة العربية، والمنظمة العربية لتكنولوجيات الاتصال والمعلومات.

وهذه المؤسسات ايضاً تتعامل مع مؤشرات التنمية المستدامة ذات علاقة بتخصصها. مثل منظمة المرأة العربية التي تهتم بالمؤشرات المتعلقة بالنوع الاجتماعي.

ثالثاً: في إطار المنظمات الإقليمية ذات الصلة:

وهي المنظمات التي تهتم بدعم تطبيق أهداف التنمية المستدامة 2030 في المنطقة العربية، والتي يمكن أن تقوم بمساعدة المؤسسات الوطنية فنياً ومالياً، لا سيما وأنها مهيأة لتناول القضايا التي تخرج عن سيطرة أي دولة بمفردها وتتطلب أطراً إقليمية.

ومن أهم أمثلة هذه المنظمات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. وقد اشار إعلان الدوحة بشأن تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 والذي صدر عام 2016 إلى تقديره لدور الأمانة التنفيذية للإسكوا في دعم القدرات الإحصائية للبلدان العربية، ودعم الجهود المبذولة من خلال الآليات المتوفرة والمستحدثة كاللجنة الإحصائية التابعة للإسكوا والفرق الإحصائية المتخصصة، لتمكين الدول العربية من تطوير أطر رصد وتقييم التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وغاياتها بما تمليه الظروف والأولويات الوطنية.

(6) حزمة مؤشرات الإطار

يمثل هذا البند قلب الإطار، كون المقصد الأساسي للإطار هو تحديد حزمة من المؤشرات الملائمة وفق الأولويات العربية، لغرض الاستفادة منها في قياس ومتابعة التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 في المنطقة العربية.

أولاً: مسؤولية تحديد حزمة مؤشرات الإطار:

استناداً إلى ان عملية تحديد حزمة مؤشرات الإطار هي عملية فنية تتطلب تخصصات مختلفة، كما ينبغي أن تكون تشاركية تقدر رؤى ووجهات نظر كل الدول والمنظمات المنضوية تحت مظلة هذا الإطار، وبحسب ما جاء في البند السابع من هذا الإطار والذي يتناول الآلية التنفيذية لتطبيق الإطار والتي تتلخص في تشكيل لجنة فنية خاصة بهذا الصدد، فإن مسؤولية تحديد حزمة مؤشرات هذا الإطار ستكون من المهام الرئيسية لهذه اللجنة. ويوضح البند السابع كافة الجوانب المتعلقة بإنشاء هذه اللجنة.

ثانياً: المؤشرات المختارة ما قبل الإطار:

من المهم أن تقدر كافة الجهود العربية السابقة المبذولة في مجال مؤشرات التنمية المستدامة، وأن يقوم هذا الإطار البناء على هذه التجارب والاستفادة من الدروس والخبرات المتحصلة، حتى لا يتم تكرار الأخطاء. ولعل من العيوب السابقة أن المختص البيئي يحدد المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية إلى جانب البيئية. كما أن الجهود كانت مشتتة الكل يحدد المؤشرات بمعزل عن الاخر دون وجود اطار شامل. وفيما يلي توضيح وعرض لأبرز هذه التجارب السابقة وهي ما سميت بمؤشرات البيئة والتنمية المستدامة ذات الأولوية للمنطقة العربية والتي تم انجازها عام 2007.

(مؤشرات البيئة والتنمية المستدامة ذات الأولوية للمنطقة العربية)

تم إعداد هذه المؤشرات من قبل فريق العمل العربي المعني بمؤشرات البيئة والتنمية المستدامة الذي تأسس عام 2008 بموجب قرار مجلس الوزراء العرب المسئولين عن شئون البيئة في دورته العشرين (رقم

القرار: ق 292 – د.ع 20 –2008/12/22)، ويتكون الفريق من خبراء البيئة وخبراء الإحصاء في الدول العربية والمنظمات العربية والإقليمية ذات الصلة.

وقد تم هذه المؤشرات بموجب قرار مجلس الوزراء العرب المسئولين عن شؤون البيئة رقم (ق 273 – د ع 19 – 6 / 12 / 2007م)، وتكونت من المواضيع الاتية: الفقر، الحكم، الصحة، التعليم، الخصائص السكانية، الأمن والسلم، تلوث الهواء، الزراعة /الأراضي، البيئة البحرية والساحلية، المياه، التنوع البيولوجي، النمو الاقتصادي، الشراكة العالمية، أنماط الانتاج والاستهلاك.

الموضوع 1: الفقر

الموضوع الفرعي	المؤشر
فقر الدخل	النسبة المئوية لمن هم دون خط الفقر الوطني
	نسبة السكان دون خط الفقر العالمي (دولار واحد و/أو دولارين)
عدم المساواة في الدخل	نسبة فجوة الفقر
الإصحاح	النسبة المئوية للسكان القادرين على الوصول إلى المرافق الصحية السليمة في الحضر والبادية
	معالجة مياه الصرف بالتصنيف (أولي، ثنائي أو ثلاثي) في المناطق الحضرية
مياه الشرب	النسبة المئوية للسكان القادرين على الوصول إلى مياه شرب آمنة
الطاقة المتاحة	نسبة المساكن التي لا تحصل على الكهرباء أو الطاقة التجارية
أوضاع المعيشة	النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون في سكن عشوائي

الموضوع 2: الحكم

الموضوع الفرعي	المؤشر
الحكم الرشيد	عدد الرشوة المسجلة لكل 100,000 نسمة

الجريمة	عدد جرائم العنف والقتل المسجلة لكل 100,000 نسمة

الموضوع 3: الصحة

الموضوع الفرعي	المؤشر
الوفيات	معدل وفيات الأطفال دون الخامسة
	توقع الحياة عند الولادة
	توقعات حياة صحية جيدة
خدمات الرعاية الصحية	النسبة المئوية للسكان الذين يحصلون على خدمات الرعاية الصحية الأولية
	نسبة المحصنين ضد الامراض المعدية في الطفولة
	معدلات انتشار وسائل منع الحمل (تنظيم الأسرة)
الحالة الغذائية	الحالة الغذائية للأطفال (النسبة المئوية للنحول والسمنة المفرطة)
الحالة الصحية	انتشار التدخين
	انتشار مشاكل الصحة العقلية (معدلات الانتحار)
	انتشار الأمراض الخطرة مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملا ريا والسل

الموضوع 4: التعليم

الموضوع الفرعي	المؤشر
مستوى التعليم	نسبة التلاميذ الذين يلتحقون بالدراسة في آخر سنة من التعليم الأساسي حسب النوع
	المعدل الصافي للالتحاق بالتعليم الأساسي
	مستوى ما يحرزه البالغ في مراحل الدراسة الثانوية والمتقدمة حسب النوع
	التعليم طوال مدة الحياة (نسبة السكان في سن العمل الذين يتلقون تعليم أو تدريب)
الإلمام بالقراءة	معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين الكبار حسب النوع

الموضوع 5: الخصائص السكانية (الديمغرافية)

الموضوع الفرعي	المؤشر
تغير السكان	معدل النمو السنوي للسكان في الحضر والريف
	نسبة سكان الريف من عدد السكان الكلي
	معدل الخصوبة
	نسبة الاعتماد (شباب – كهول)
الهجرة	معدل الهجرة من المناطق الحضرية إلى المناطق الريفية

الموضوع 6: الأمن والسلم

الموضوع الفرعي	المؤشر
فقدان الأمن والسلم	معدل النازحين واللاجئين الناتجة عن الحروب
	الخسائر الاقتصادية والبشرية الناتجة عن الحروب كنسبة مئوية من السكان ومن الناتج القومي الإجمالي

الموضوع 7: الهواء

الموضوع الفرعي	المؤشر
نوعية الهواء	نسبة الانبعاثات
	درجة تركيز التلوث في الهواء المحيط في المناطق الحضرية
استنفاد طبقة الأوزون	استهلاك المواد المستنفدة لطبقة الأوزون

الموضوع 8 : الزراعة/الأراضي

الموضوع الفرعي	المؤشر

تدهور الأراضي والتصحر	الأراضي المتأثرة بالتصحر وتدهور الأراضي
	الغطاء النباتي
استخدام الأراضي	التغير في استخدام الأراضي
الزراعة	مساحة الأراضي المزروعة والصالحة للزراعة
	استخدام الأسمدة
	استخدام المبيدات الزراعية

الموضوع 9 : البيئة البحرية والساحلية

الموضوع الفرعي	المؤشر
تدهور السواحل	معدل السكان الذين يعيشون في السواحل
	صيد الأسماك السنوي
التلوث البحري	الفسفور والنتروجين الذي يتم إطلاقه في المياه الساحلية

الموضوع 10: المياه

الموضوع الفرعي	المؤشر
توفر المياه بالمصادر	نسبة المياه المسحوبة من المياه الجوفية والسطحية من المياه المتاحة
الطلب على المياه/الاستخدام الأمثل للمياه	الاستخدام السنوي أو سحب المياه بالنوع(الزراعي، المنزلي، الصناعي، التجاري والطلب الأخر)
تلوث المياه	BOD في الأجسام المائية
إدارة المياه	التغطية لمياه الصرف المعالجة
الحصول على المياه	الحصول على المياه الصالحة للشرب

الموضوع 11: التنوع البيولوجي

الموضوع الفرعي	المؤشر
تدهور النظام البيئي	مناطق نظم بيئية مختارة
	نسبة المناطق المحمية لكل المنطقة
	وفرة أنواع أحيائية رئيسية
فقدان أنواع أحيائية	نسبة الأنواع الاحيائية المهددة بالانقراض
الأنواع الاحيائية الدخيلة أو المتعدية	عدد الأنواع الاحيائية الدخيلة أو المتعدية

الموضوع 12: النمو الاقتصادي

الموضوع الفرعي	المؤشر
الأداء الاقتصادي	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي
	نسبة الاستثمار من الناتج المحلي الإجمالي
	نسبة الادخار الصافي
	التضخم
المالية العامة المستدامة	الدين الخارجي كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي
العمل	إنتاجية العمالة حسب القطاع
	معدل البطالة حسب النوع
	وضع العمالة حسب النوع
	كلفة وحدة العمالة حسب القطاع
تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات	عدد اشتراكات الانترنت لكل 100 نسمة
	خطوط الهاتف الرئيسية وعدد الهواتف النقالة لكل 100 نسمة
	الحاسب الشخصي لكل 100 نسمة (يمكن أن تحذف على حسب نتائج مراجعة مؤشرات أهداف الألفية)
السياحة	مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي والتشغيل

الموضوع 13 : الشراكة العالمية

الموضوع الفرعي	المؤشر
التجارة	العجز الحالي كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي
	نسبة الواردات والصادرات حسب القطاع من الناتج القومي الإجمالي
التمويل الخارجي	نسبة المساعدات الرسمية من الناتج القومي الإجمالي المقدمة أو المستلمه كنسبة من الاستثمار القومي الإجمالي
	صافي الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد والخارج كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي
	تحويلات العمال كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي (الداخلة والخارجة)

الموضوع 14: أنماط الإنتاج والاستهلاك

الموضوع الفرعي	المؤشر
استهلاك المواد	كثافة استهلاك المواد
	مجموع الاستهلاك السنوي للفرد للمواد وحسب القطاع
استخدام الطاقة	متوسط استهلاك الطاقة(التجارية) السنوي الإجمالي وحسب القطاع
	حصة استهلاك الموارد المتجددة من الطاقة
	كثافة استهلاك الطاقة
إنتاج النفايات ومعالجتها	إنتاج النفايات ومعالجتها حسب القطاع/الصناعة
	كمية إنتاج النفايات الخطرة
	معالجة النفايات النووية
	معالجة النفايات والتخلص منها حسب طريقة المعالجة (إعادة تدوير، حرق، دفن)
النقل	حصة السيارات من مجموع وسائل النقل
	حصة النقل البري من مجموع وسائل النقل
	الوقود المستخدم للمسافة التي يقطعها للفرد (كثافة الطاقة المستخدمة للنقل)

ثالثاً: موجبات الاختيار السليم لحزمة مؤشرات الإطار والنجاح في تطبيقها:

لضمان الاختيار السليم لمؤشرات الإطار والنجاح في تطبيقها من المهم الالتزام بالآتي:

1- **الانطلاق بناءاً على ما سبق:** طالما أن هناك جهود سابقة مبذولة في مجال مؤشرات التنمية المستدامة في المنطقة العربية، فلا ينبغي اهمالها، بل على الإطار أن ينبني على هذه التجارب ويستفيد من الدروس والخبرات المتحصلة، بحيث لا يتم تكرار الأخطاء مجددا.

2- التشاركية: من المهم اشراك كل المؤسسات والمنظمات – سواء على المستوي الوطني أو الاقليمي – التي لها علاقة أو اهتمام بتطبيق مؤشرات التنمية المستدامة في المنطقة العربية في عملية وضع هذا الإطار وتطبيقه.

3- التكاملية: اعتباراً أن أهداف التنمية المستدامة متكاملة وغير قابلة للتجزئة، كما هي شاملة من حيث تطبيقها. يجب في الإطار ايلاء الاهتمام بالأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة: الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، فلا يتم انحياز الاهتمام ببعد ما على حساب بعد أخر. ومع ضرورة مراعاة تكامل التخصصات، بحيث يحدد المؤشرات المختصون في مجالها فالاجتماعيون مثلاً يحددون المؤشرات الاجتماعية. كما أن الإطار يجب ان يحتوي على معلومات متكاملة مثل طريقة احتسابه مصادره المتوقعة مدى صعوبته الهدف من وراء المؤشر.

4- الخصوصية والأولويات: أن يتناسب الإطار مع خصوصية المنطقة العربية، ويراعي ظروف الواقع المعاش في المنطقة العربية وقدراتها ومستوى تنميتها مع احترام المبادئ والسياسات والأولويات الوطنية. كما ينبغي أن تعكس عملية تحديد حزمة مؤشرات الإطار أولويات المنطقة العربية.

5- الفعالية والكفاءة: مع الحرص أولاً أن يكون الإطار بسيطا ومحكما في آن واحد، لابد من الاهتمام الكبير بتحقيق جوانب الفعالية والكفاءة في عملية إعداد وتطبيق هذا الإطار.

6- استمرارية التطوير: الحرص على أن لا يكون الإطار قالب جامد يفتقد لمرونة التجديد، بل يتم تطويره بصفة دورية بما يلائم الواقع والمستحدثات ويزيل الأخطاء. كما التطوير ينبغي أن يشمل بناء قدرات ذوي علاقة باستخدام الإطار من المؤسسات والمختصين في الدول العربية.

7- الشفافية والتقييم: مع الحرص على إعداد الإطار بصورة تشاركية ينبغي أن تتسم تلك العملية بالشفافية. كما من المهم اجراء تقييم دوري يتسم ايضا بالشفافية لتحديد نواحي القصور لتلافيها.

(7) الألية التنفيذية للإطار

تتمثل الآلية التنفيذية للإطار في إنشاء لجنة فرعية تتبع اللجنة العربية رفيعة المستوى لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030، وتختص هذه اللجنة الفرعية بمجال مؤشرات التنمية المستدامة وبخاصة تطبيق هذا الإطار، على أن يتم انشائها والقيام بعملها وفق الحيثيات الآتية:

أولاً: مرجعية إنشاء اللجنة الفرعية:

تنشأ اللجنة الفرعية استناداً للمادة (3) فقرة (14) من النظام الداخلي للجنة العربية رفيعة المستوى لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 في المنطقة العربية، والتي تنص على أنه يمكن تشكيل لجان فرعية أو فرق عمل تكلف ببحث مواضيع معينة في إطار تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

ثانياً: أهداف ومهام اللجنة الفرعية:

في مسار دعم جهود الدول العربية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 ورصد تقدمها في تحقيق هذه الأهداف، تسعى اللجنة الفرعية كهدف أساسي لها إلى تمكين الدول العربية في مجال مؤشرات التنمية المستدامة، مع التركيز بالأخص على تطبيق هذه الدول للإطار العربي لمؤشرات التنمية المستدامة 2030. ومن أهم المهام الواقعة على عاتق اللجنة الآتي:

1- فيما يتعلق بالإطار:

- تحديد حزمة مؤشرات الإطار استنادا إلى الأولويات العربية، مع مراعاة قدرة الدول العربية على توفير البيانات اللازمة.
- متابعة تطبيق الدول العربية لحزمة مؤشرات الإطار، مع التركيز على التعرف على معوقات التطبيق ودراسة سبل تذليلها.
- التحديث والتطوير الدوري لمجمل بنود الإطار بناءاً على تقييم موضوعي وشفاف.

2- فيما يتعلق بتطوير القدرات العربية في مجال مؤشرات التنمية المستدامة:

- وضع المقترحات والحلول بشأن تطوير وبناء القدرات العربية في مجال مؤشرات التنمية المستدامة، والبحث عن وسائل تمويلها.

- دعم القيام بالأنشطة التدريبية والتأهيلية المستمرة بصدد بناء القدرات العربية في مجال تطبيق مؤشرات التنمية المستدامة.

- العمل على تعزيز قدرة المكاتب الإحصائية الوطنية في الدول العربية على توفير بيانات رفيعة الجودة وحسنة التوقيت وموثوقة ومصنفة، وذلك وفق المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية والمعايير الدولية.

3- في مجال إعداد التقارير الطوعية حول التقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة:

- تحفيز ومساعدة الدول العربية على إعداد تقاريرها الوطنية الطوعية حول التقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

- بناء القدرات العربية في مجال إعداد التقارير حول التقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وتعميم المناهج المتاحة في صياغة مثل هذه التقارير.

- إصدار التقرير العربي الموحد حول التقدم المحرز في المنطقة العربية بصدد تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

4- أخرى:

- متابعة التطورات الدولية المعنية بمؤشرات التنمية المستدامة، والبحث عن سبل استيعاب هذه التطورات وفق ظروف المنطقة العربية.

ثالثاً: عضوية اللجنة الفرعية وأمانتها الفنية:

تتكون عضوية اللجنة الفرعية من ممثلي الدول العربية والمنظمات الإقليمية ذات الصلة. على أن يمثل كل دولة عضو من جهاز الاحصاء الوطني في الدولة، وعضو من الجهة الوطنية المعنية بمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في تلك الدولة.

ومن المهم أن تكون للجنة الفرعية أمانة فنية مشتركة تتكون من: الأمانة الفنية للجنة العربية رفيعة المستوى لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 في المنطقة العربية (إدارة التنمية المستدامة والتعاون

الدولي)، والأمانة الفنية للجنة الفنية الدائمة للإحصاء(إدارة الإحصاء وقواعد المعلومات)، مع اشتمال هذه الأمانة المشتركة على أكثر المنظمات الإقليمية ذات علاقة بمؤشرات التنمية المستدامة مثل: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، والمكاتب الإقليمية لبرامج الأمم المتحدة.